رحبوا بعودته إلى الفريق الحكومي بعدما أكد القضاء براءته من كل ما نسب إليه

نواب : الجسار الرجل المناسب في المكان المناسب

فيصل الشايع

سيف العازمي

عبدالله العدواني

الشايع : تحمله للمسؤولية و تقديمه للاستقالة في وقت سابق أمر يحسب له

قوبل قرار عودة الوزير الجسار الى الفريق الحكومي ونيلة الثقة السامية بإعادة توزيرة مرة اخرى بارتياح نيابي كبير خصوصا وان الجسار من الكفاءات الوطنية ذات السجل المهني والاخلاقي المميز

فمن جانبة رحب النائب فيصل فهد الشايع بعودة الوزير أحمد الجسار الى الفريق الحكومي من جديد بعد اداءه القسم امام سمو الأمير كوزير للكهرباء والماء.

مؤكدا ان تحمله المسؤولية و تقديمه للاستقالة في وقت سابق امر يحسب له و ها قد أكد القضاء الكويتي العادل براءته من كل ما نسب اليه .

و اعتبر الشايع ان الوزير احمد الجسار من الكفاءات الوطنية الاصلاحية . قائلا سنكون سندا له في مشروعه الإصلاحي فالمرحلة الحالية تحتاج الى رجال اكفاء وذوي خبرة كتلك التي ينتمي اليها الجسار .

ومن جانب اخر تساءل الشايع اين مناقصة المطار و اين وصلت ؟قائلا اذا كان هناك معوقات او مشاكل في ارتفاع الاسعار فمن السهل الغاء سقف الكونكريت و استبداله باسقف كما هو معمول بالدول المجاورة و لن يحتاج ذلك الى وقت للتعديل ومن الممكن توفير ما بين 350 الى 400 مليون حسب التقديرات الاولية السابقة ولكن لا يمكن ان نستمر و نتاخر عن تنفيذ المطار و الذي هو واجهة للبلاد.

العازمي: يستحق المنصب لاسيما وهو ابن الوزارة وكفاءة وطنية يشهد له الجميع

العدواني : إعادة توزيره قرار صائب لكفاءته المهنية التي عرف بها طوال سنوات عمله

وبارك النائب سيف العازمي لوزير الكهرباء والماء المهندس احمد الجسار إعادة تعيينه مثمنا الثقة الاميرية السامية بشخصه الكريم .

واضاف العازمي ان الوزير الجسار يستحق المنصب سيما وانه ابن الوزارة وكفاءة وطنية يشهد له الجميع شاكرا جهود وثقة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إعادة تعيين الجسار.

وتمنى العازمي التوفيق والسداد للوزير الجسار وان يؤدي اعماله المناطة به على قدر ثقة القيادة السياسية بكفاءته المهنية والشخصية

وأشاد النائب عبدالله العدواني إعادة توزير أحمد الجسار وزيرا للكهرباء والماء لافتا الى انه الرجل المناسب في المكان المناسب نظير خبراته في الوزارة وكفاءته المهنية التي عرف بها طوال سنوات عمله.

وشكر العدواني الثقة الاميرية بالوزير الجسار واعادة سمو رئيس مجلس الوزراء اختياره وزيرا لنفس المنصب الذي كان يشغله قبل عدة اشهر مثمنا قرار اعادته بعد حصوله على البراءة مما نسب له.

خطوة مجلس الوزراء لمعالجة القرار السابق بشأن العلاج بالخارج غير كافية

الهدية : «المرافق العامة» انتهت من دراسة التعديلات المقدمة من الحكومة بشأن قانون البلدية الجديد

جانب من الاجتماع

أوضح رئيس لجنة المرافق العامة محمد الهدية بأن اللجنة انتهت من دراسة التعديلات المقدمة من الحكومة بشأن قانون البلدية الجديد الذي سيحل محل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ وبأنها ستبحث المقترحات النيابية في اجتماعات لاحقة لكي يتم إنجاز تقريرها النهائي بهذا الخصوص.

وقال الهدية في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة «عقدنا اجتماع فرعي للجنة تم خلاله الاستماع لرأي الجانب الحكومي حول التعديلات لافتا الى ان بعض التعديلات لم يتم التوصل لاتفاق بشأنها وبذلك انتهينا من بحث ودراسة ما أحيل للجنة من قبل الحكومة اما بالنسبة للمقترحات النيابية فستواصل دراستها في الاجتماعات اللاحقة

وأكد الهدية أن اعضاء اللجنة حريصين على ان يخرج القانون الجديد بشكل وافي ومتكامل وأي مواد مقترحة من قبل النواب على خلاف ما قدمتة الحكومة ستحسم بالتصويت داخل اللجنة والقرار في النهاية لاعضاء مجلس الأمة عند عرض التقرير النهائي

وعلى صعيد اخر قال الهدية أن خطوة مجلس الوزراء بشأن معالجة القرار السابق بشأن تخفيض مخصصات العلاج بالخارج غير كافية لافتا الى ان اعضاء مجلس الأمة سيكون لهم موقف من هذا الامر في جلسة اليوم

واضاف يجب على وزير الصحة الذي نال ثقة المجلس في الاستجواب الأخير أن يراجع هذا القرار المجحف بحق المرضى المبتعثين للخارج فمن غير المقبول ان تحمل اسرة المريض اعباء مالية بحجة الترشيد

ودعا الحكومة انا كانت جادة في الترشيد أن تعالج مكامن الهدر المالي في المناقصات وتوقف الصرف غير المبرر على المهمات الرسمية والمؤتمرات الخارجية التي لا تعود بأي منفعة على الدولة وأن تحاسب من تسبب في اهدار المال العام بدلا من عملية التضييق على المواطنين في ابسط حقوقهم التي كفلها الدستور.

الحضور اثناء الاجتماع

اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للمؤسسة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات» : عدم الموافقة على ميزانية «الموانئ» لحين تعاونها مع الجهات الرقابية

«الميزانيات» خلال اجتماعها أمس

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية مؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي :-

أولا : خلل في التواصل مع الجهات الرقابية

وافق مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على ميزانية مؤسسة الموانئ رغم ما يعتريها من ملاحظات وتجاوزات لإعطاء الإدارة الجديدة فرصة لتسويتها إلا ان اللجنة ما زالت ترى ان هناك خللا واضحا في التواصل والتفاعل مع الجهات الرقابية وعدم وضوح آلية التعامل معها.

وبينت اللجنة بوضوح أهمية دور الأجهزة الرقابية سواء ديوان المحاسبة أو جهاز المراقبين الماليين وتمكينهما وفق أحكام القانون وأنها تأسف بان تصل الخلافات في العمل إلى ما وصلت إليه

مبينة أن قانون جهاز المراقبين الماليين بات جاهزا مستقلا ذا صلاحيات قانونية ويحتوي على المرونة الكافية والآليات الكفيلة لحسم اي خلاف ينشأ بين الجهاز والجهة المراقب عليها وضرورة إجراء تحقيق إداري فيما حصل من قبل وزير المواصلات أو وزير المالية أو كليهما للوقوف على ملابسات ما وقع بموضوعية ومعرفة المتسبب.

ثانيا : عدم متابعة وزارة المالية لمستحقاتها المالية

وبينت اللجنة قصور وزارة المالية في متابعة مستحقاتها المالية رغم إقرار الحسابات الختامية للموانئ ، حيث لم تورد أرباح مؤسسة الموانئ المرحلة والبالغة 180 مليون دينار لصالح الخزانة العامة بعد.

ثالثا : إدارة التدقيق الداخلي ورفع كفاءة الموظفين

وبينت اللجنة أهمية تطوير إدارة التدقيق الداخلي خاصة وأن تقرير ديوان المحاسبة يشير بوضوح إلى عدم فعالية هذه الإدارة وانها لا تحتوي إلا على موظف واحد رغم ما كم العمل الهائل في الموانئ.

رابعا : عدم الموافقة على ميزانية الموانئ

وقررت اللجنة عدم الموافقة على ميزانية الموانئ وإرجائها إلى حين تعاونها مع الجهات الرقابية خاصة وان هناك 53 ملاحظة لم يتم تسويتها في حين تم تسوية 9 ملاحظات فقط بشكل كامل و 9 ملاحظات بشكل جزئي والطلب من ديوان المحاسبة بإعداد تقرير خلال أسبوعين على الأكثر لمعرفة الوضع الحالي الحقيقي لها وتقييمها لخطة عملها السابقة التي تقدمت بها للجنة خاصة وان اللجنة قد استعرضت العديد من الأراء المتضاربة والمتشابكة فيما يخص القضايا المحولة للنيابة العامة لإحدى الشركات المحتكرة باعمال الموانئ وقضايا تخص صندوقها الاستثماري ومخالفات الاستيلاء على أملاك الدولة دون وجه حق.

إضافة إلى ضرورة فتح باب التوظيف خاصة وان المؤسسة نفسها تشير إلى ضرورة تجديد الدماء لديها لنقص الكفاءات لديها والإسراع في هذه الخطوات المستحقة وقال عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عبد الرحمن الجيران ان مؤسسة الموانئ الكويتية لا تزال تسير عكس الاتجاه كما انها ضعيفة ومتوانية على مستوى الإدارة والكوادرة وخطة الابتعاث الخارجي.

واضاف الجيران في تصريح صحافي نحن لدينا استراتيجية أعلن عنها صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وهو السعي نحو جعل الكويت مركز مالي وتجاري عالمي، متسائلا : لماذا لا يتم العمل من قبل مؤسسات الدولة بشكل جاد لتحقيق هذا الهدف؟ مشيرا إلى ان سنغافورة رغم قلة امكانياتها وصغر مساحتها تعتبر من أوئل الدول العالمية في تطور موانئها من حيث الحركة.

وبين ان ما عرضته مؤسسة الموانئ في لجنة الميزانيات من خلال شرحها لقواعد الميزانية يؤكد انها تحتاج لإعادة نظر على اعتبار انه من الضروري تفعيل الخطة الاستراتيجية ويجب ان يكون لها برنامج عمل واضح العالم وتلتزم في تنفيذه.

واشار إلى ان العوائد التي تم ذكرها من قبل المؤسسة في الخطة مجزية وذلك بعد تطوير الموانئ والتي يمكن لها الاسهام في رفع الناتج المحلي.

وتابع الكويت لديها امكانيات لا تقل عن أي دولة أخرى من حيث الموقع والإمكانيات والأموال التي يجب استغلالها في دعم الموازنة العامة للدولة.

يرى أنها بعيدة كل البعد عن مراعاة الحالات المرضية المستعصية

الكندري: اللائحة الجديدة للعلاج في الخارج تفتقد للرؤية الفنية المتخصصة

فيصل الكندري

انتقد النائب فيصل الكندري اللائحة الجديدة للعلاج في الخارج قائلا بانها لائحة تفتقد للرؤية الفنية المتخصصة وهي بعيدة كل البعد عن مراعاة الحالات المرضية المستعصية او كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأوضح الكندري في تصريح صحفي أن مخصصات العلاج في الخارج على وضعها الحالي بالكاد تكفي المريض ومرافقه وفي اللائحة الجديدة تم تخفيضها متسائلا هل المخصصات وضعت فقط للسكن دون مراعاة الاحتياجات اليومية من المأكل والمشرب ومصاريف المواصلات من السكن الى المستشفى اضافة الى مصاريف المترجم الذي يقوم بإحتساب اجرته بالوقيت الساعة وليس اليوم؟

وبين ان اللائحة الجديدة جاء فيها التحول للعلاج في الداخل في حالات العلاج الطبيعي في بعض المراكز الصحية الأهلية بستغربا من هذا البند وموجها سؤالة للوزير العبيدي "هل هناك لجنة فنية مختصة قامت بتقييم مراكز العلاج الطبيعي في الكويت وعلى اساس ذلك قررت انه بالإمكان تحويل المواطنين للعلاج في عيادات المستشفيات الأهلية؟

واكمل الكندري قائلا ان العلاج الطبيعي بالأصل غير مكلف ضمن ميزانية العلاج وله الدور الكبير في تاهيل المريض واستكمال شفائه خاصة في الدول المتخصصة في العلاج الطبيعي مشيراً الى ان هذا البند من اللائحة يجب اعادة النظر فيه. واستغرب الكندري من عدم وضع معايير محددة لرفع الدرجة في تذاكر الطيران والتشدد على ان تكون الدرجة للمريض والمرافق سياحية، مشيراً الى ان هناك حالات لايمكنها اطلاقا السفر على الدرجة السياحية سواء للمصابين بكسور او كبار السن الذين يحتاجون لمساحة جلوس اكبر للراحة من عناء الطيران الجوي قائلا انه كان من المفترض استثناء كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من شرط التذكرة السياحية.

وقال الكندري ان البند الخاص بإنتهاء موافقة السماح للعلاج خلال 3 شهور في حال عدم السفر خلال المدة المسموحة يعتبر مجحف خاصة وان هذا الأمر لا تدخل ضمنه إرادة المريض بل تتحكم فيها وتحددها المكاتب الصحية في الخارج والمستشفيات بإعتبارها هي الجهات المختصة في تحديد المواعيد للمريض.

واستغرب الكندري من عدم تحمل الوزارة التعويض عن نفقات العلاج للمرضى الذين عولجوا على نفقتهم الخاصة والنظر فقط في طلبات تحمل العلاج للحالات الطارئة والحوادث التي يتعرض لها المواطنين خارج البلاد

مشيرا الى ان اللجان الطبية والموافقات احيانا تاخذ مدة طويلة جدا تصل الى 6 اشهر فما ذنب المواطن الذي يكتشف فيه مرض ويتطلب العلاج فورا او يتعرض لخطا طبي في إحدى مستشفيات الكويت.

هل المخصصات وضعت فقط للسكن دون مراعاة الاحتياجات اليومية من المأكل والمشرب ؟

هناك حالات لايمكنها السفر على الدرجة السياحية سواء للمصابين بكسور أو كبار السن

الطريجي: تقاعس الوزراء المعنيين بإحالة ملفي «أدفانتج» و«الداو» إلى النيابة العامة يثير الشبهات

عبدالله الطريجي

انتقد النائب الدكتور عبد الله الطريجي بشدة تقاعس الوزراء المعنيين عن تنفيذ قرار مجلس الأمة بإحالة ملفي شركة «أدفانتج» و«الداو» إلى النيابة العامة، وذلك طبقا لما انتهت اليه لجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق.

وبين في تصريح صحافي أن مجلس الأمة أحال مطلع ديسمبر الماضي إلى الحكومة تقرير وتوصيات لجنة حماية الأموال العامة في شان فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار مع شركة «أدفانتج» للاستشارات الادارية والاقتصادية ليتسنى للحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة بإحالة هذا الملف إلى النيابة العامة بكل ما تضمنه التقرير من معلومات عن تزوير وتدليس ومخالفات مالية وادارية

كما أحال المجلس إلى الحكومة تقرير اللجنة عن صفقة «الداو كيميكال» لإعمال دورها بإحالته إلى النيابة العامة إلا أن هذه الإحالة لم تتم حتى الآن.

واشار الطريجي إلى تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله في الجلسة ذاتها والذي تعهد امام المجلس بإحالة تقارير اللجنة البرلمانية واللجنة الوزارية وديوان المحاسبة إلى النيابة العامة «كي تاخذ العدالة مجراها» بحسب تعبير الوزير العبد الله، إلا أن هذا لم يتم حتى الآن.

واضاف أن سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك شدد مرارا على ضرورة تطبيق القانون ومحاربة الفساد والعمل على حماية الأموال العامة ومقدرات الدولة، كما حض وزراءه على تفعيل التعاون مع مجلس الأمة وهو ما يضع الحكومة برمتها امام مسؤولياتها في ترجمة تعهداتها ومبادلة حرص مجلس الأمة على الأموال العامة بالحرص ذاته او اكثر.

وأكد انه لم يجد اي مبرر لتقاعس الوزراء المعنيين عن القيام بدورهم في إحالة ملفي الداو وادفانتج إلى النيابة العامة متمنيا أن لا يساهم هؤلاء الوزراء بشكل او بآخر في محاولة التستر على شبهات الفساد التي يجب أن تكون في محراب القضاء النزيه للتحقق منها ومحاسبة المخطئ الذي ستتم إدانته من قبل النيابة العامة والسلطة القضائية التي نكن لها كل التقدير والإحترام وهي بالنسبة لنا صمام الأمان ولا يضيع عندها حق بإذن الله.

وقال «اتمنى أن لا ننتظر اكثر كي تقوم الحكومة بدورها طبقا لمسؤولياتها وترجمة لتعهداتها بمحاربة الفساد وإلا فإن استمرار تقاعسها يضعنا امام خيارات دستورية أخرى لتعيد الهيبة إلى القانون ودولة المؤسسات».